أطباء بلا حدود: يتم منعنا من تقديم المساعدة في المدينة

قوات النظام تضيق الخناق على شرق حلب

قوات النظام في حلب

قوات درع الفرات أثناء تقدمها نحو مدينة الباب

- الجيش السوري الحر يستعيد السيطرة على بلدة قباسين
- قوات درع الفرات سيطرت على الشيخ ناصر بعد اشتباكات مع قوات كردية

عواصم – «وكالات»: أعرب رئيس فرع منظمة «أطباء بلا حدود» في ألمانيا عن استيائه من «التردي الشديد للوضع الإنساني» في مدينة حلب المحاصرة حاليا.

وقال فولكر فسترباركي في تصريحات خاصة لموقع «هوفينغتون بوست» الإخباري: «يتم منعنا من تقديم المساعدة -الآن حيث تداعت الرعاية الطبية تقريبا- والأشخاص مضطرون لمساعدة أنفسهم بأنفسهم».

وأشار إلى أنه «لم يعد هناك مستشفيات قابلة للتشغيل في مدينة حلب حاليا»، موضحا أن «الأطباء هناك مضطرون للاعتماد على أنفسهم إلى حد كبير».

يشار إلى أن مدينة حلب تعد أحد أهم ساحات القتال في سوريا وتعد رمزا للحرب الأهلية المدمرة.

وأضاف فستربارکي أنه «لا يمكن رؤية احتمالية لتحسن الوضع حاليا»، وقال: «سواء بالنسبة للهدنة وكذلك بالنسبة لفكرة ممر إنساني، ليس هناك أمل حاليا».

وأوضح أنه لهذا السبب يتوقع من الحكومة الاتحادية في برلين أن تبذل قصارى جهدها من أجل لفت الانتباه لهذا النزاع، وقال: «يتعين عليها أن توضح لأطراف النزاع أنه يتعين عليهم الالتزام بقوانين دولية، ولابد من وقف قصف القنابل. إن كل من يشارك في النزاع، يجعل نفسه مذنبا».

يشار إلى أن الهجمات الجوية الشديدة منذ أسابيع أسفرت عن انهيار في الرعاية الطبية في مناطق المتمردين بحلب خلال الأيام الماضية.

من جانب اخر تعمل قوات النظام وحلفاؤها على تضييق الخناق أكثر على شرق حلب عبر شن هجمات على محاور عدة لتقليص مساحة سيطرة الفصائل المعارضة، في وقت دفع التقدم الذي أحرزته في احد الأحياء الشرقية عددا من المدنيين إلى النزوح.

وقال مدير المرصد السوري لحقوق الإنسان رامي عبد الرحمن، إن «قوات النظام وبدعم من حلفائها الروس والإيرانيين وحزب الله اللبناني تخوض الثلاثاء معارك على جبهات عدة في حلب، خصوصا في حي مساكن هنانو الواقع شمال شرق مدينة حلب».

واشار إلى انها تقدمت ايضا داخل حي الشيخ سعيد في جنوب المدينة، مشيرا إلى مقتل ثمانية مقاتلين معارضين على الأقل بينهم قيادي. وتحاول قوات النظام وفق المرصد التقدم من هذه الجبهة باتجاه الأحياء الشرقية.

وقال عبد الرحمن الثلاثاء إن قوات النظام باتت تسيطر على ثلث حي مساكن هنانو حيث تدور اشتباكات عنيفة بين الطرفين.

وذكرت صحيفة «الوطن» السورية القريبة من دمشق الثلاثاء، أن الجيش تمكن «من التقدم مجددا نحو حي مساكن هنانو ذي الأهمية الاستئنافية لدى المسلحين» في إطار «عملية عسكرية ترمي إلى تضييق الخناق على المسلحين من الجهة الشرقية للمدينة».

وتمكنت قوات النظام ليل الأحد من اقتحام الحي، وقال المرصد إنه التقدم «الأول من نوعه لقوات النظام داخل الأحياء الشرقية منذ سيطرة الفصائل عليها، قبل أربعة أعوام».

ويحظى الحي بأهمية «رمزية» باعتباره أول الأحياء التي تمكنت الفصائل المعارضة من السيطرة عليها صيف 2012، تاريخ انقسام المدينة الواقعة في شمال البلاد بين أحياء شرقية تحت سيطرة الفصائل وغربية تحت سيطرة قوات النظام.

وبحسب عبد الرحمن، فإن استعادة قوات النظام لمساكن هنانو بالكامل تتيح لها «السيطرة النارية» على عدد من الأحياء الواقعة تحت سيطرة الفصائل.

ودفعت المعارك من تبقى من سكان الحي الذين نزحت أعداد كبيرة منهم مع بداية النزاع في حلب، إلى الفرار خوفا من اشتداد حدة المعارك.

وقال عضو المجلس المحلي لمساكن هنانو ميلاد شهابي ليلا إن «المدنيين بدأوا بالفرار من الحي هربا من الاشتباكات العنيفة» باتجاه الأحياء الجنوبية. وأضاف «نبحث لهم عن بيوت خالية ليبقوا فيها».

وتزامنت المعارك في مساكن هنانو مع قصف جوي ومدفعي على مواقع الفصائل وأحياء عدة في شرق المدينة، وفق المرصد.

وقتل منذ أسبوع 141 مدنياً بينهم 18 طفلاً بسبب قصف قوات النظام الذي استؤنف بعد فترة من الهدوء، وفق المرصد.

وترد الفصائل المعارضة باستهداف الأحياء الغربية بالقذائف التي أودت بحياة 16 مدنيا بينهم عشرة أطفال في الفترة نفسها.

وبدأت قوات النظام هجوماً برياً على شرق حلب في 22 سبتمبر الماضي مدعوماً بغارات روسية، توقف إثر إعلان موسكو هدنتين متتاليتين من جانب واحد لم تنجحا في إجلاء مدنيين ومقاتلين من الأحياء الشرقية المحاصرة من قوات النظام منذ يوليو (تموز).

واستعادت قوات النظام المبادرة على جبهات واسعة في سوريا بينها حلب، بفضل الدعم الروسي الجوي الفعال الذي بدأ في سبتمبر 2015.

وتعد روسيا الحليف الأبرز لنظام الرئيس السوري بشار الأسد، وهي تقدم له منذ بدء النزاع دعما دبلوماسيا وسياسيا واقتصاديا.

وأثنى الرئيس السوري الثلاثاء، على أهمية الدعم الروسي خلال استقباله وفدا روسيا ضم نائب رئيس الحكومة ديمتري روغوزين ونواب وزراء الخارجية والدفاع والتنمية الاقتصادية والطاقة والزراعة.

وشدد الأسد وفق تصريحات نقلتها حسابات الرئاسة على مواقع التواصل الاجتماعي على «أهمية الدعم الروسي لسوريا في مختلف المجالات، خصوصا في الجانب الاقتصادي لأنه ساهم بشكل ملموس في التخفيف من معاناة الشعب السوري بسبب الحرب الإرهابية التي يتعرّض لها والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليه منذ سنوات».

ويثير التصعيد العسكري في حلب قلقاً دولياً حيال مصير المدنيين المحاصرين في الأحياء الشرقية والبالغ عددهم أكثر من 250 ألف شخص يعيشون ظروفاً مأساوية، خصوصا بعد تعذر إدخال أي مساعدات إليهم منذ يوليو الماضي.

ووصف السفير البريطاني لدى الأمم المتحدة مايو رايكروفت القصف على شرق حلب بأنه «همجي»، في وقت ندد نظيره الفرنسي فرنسوا ديلاتر بـ«استراتيجية حرب شاملة لاستعادة حلب بأي ثمن».

وحذر المبعوث الدولي الخاص إلى سوريا ستافان دي ميستورا الذي أجرى أخيرا محادثات في دمشق من «كارثة إنسانية» في نهاية العام في شرق حلب بسبب «تكثف العمليات العسكرية».

واقترح دي ميستورا إقامة «إدارة ذاتية» لمقاتلي المعارضة في الأحياء الشرقية، بعد انسحاب جبهة فتح الشام (جبهة النصرة سابقا) قبل فك ارتباطها مع تنظيم القاعدة) منها.

لكن وزير الخارجية السوري وليد المعلم أعلن الأحد أنه أبلغ دي ميستورا أن «هذا الأمر مرفوض جملة وتفصيلا».

على جبهة أخرى، أصدرت السلطات التركية الثلاثاء مذكرة توقيف بحق صالح مسلم، رئيس حزب الاتحاد الديموقراطي، ممثل الأكراد الأبرز في سوريا، للاشتباه بعلاقته باعتداء ارتكب في انقرة في فبراير الماضي، وفق ما أوردت وكالة أنباء الأناضول المقربة من الحكومة.

من جانب اخر استعادت فصائل الجيش السوري الحر «قوات درع الفرات»، السيطرة على بلدة قباسين في ريف حلب الشرقي.

وقال مصدر إعلامي مقرب من فصائل درع الفرات، «استعاد الثوار صباح أمس الثلاثاء السيطرة على بلدة قباسين 3 كم شرق مدينة الباب، بعد معارك عنيفة مع مسلحي تنظيم داعش، وكان للمدفعية التركية الدور الأهم في استعادة السيطرة على البلدة، التي انسحب منها عناصر الجيش الحر يوم الثلاثاء الماضي، بعد تنفيذ عناصر داعش هجوماً بالسيارات المفخخة والانتحاريين الذين يستغلون الدراجات النارية».

وقال قائد عسكري في الجيش الحر إن «عملية السيطرة على بلدة قباسين مسالة وقت، باعتبار المسافة الفاصلة بينها وبين مدينة الباب مكشوفة، ما يجعل مسلحو داعش أهدافاً سهلة للمدفعية ورشاشات الجيش الحر والتركي».

وأصبحت فصائل الجيش الحر المشاركة في عملية درع الفرات، بعد السيطرة على بلدة قباسين على مشارف مدينة الباب آخر معاقل تنظيم داعش في ريف حلب الشرقي.

من ناحية أخرى سيطرت قوات «درع الفرات»، المؤلفة من وحدات من المعارضة السورية والمدعومة من تركيا، على بلدة الشيخ ناصر بريف حلب الشرقي بعد اشتباكات عنيفة مع «قوات سوريا الديمقراطية» ذات الغالبية الكردية، والمدعومة من الولايات المتحدة.

وفيما يسعى الطرفان إلى استعادة مدينة الباب السورية من «داعش»، تمكنت قوات «درع الفرات» من السيطرة على البلدة وأسر ثلاثة عناصر من «قوات سوريا الديمقراطية»، بحسب مصادر في المعارضة السورية.

من جهة أخرى، اقتربت قوات النظام السوري أيضا من الباب، حيث أصبحت على بعد نحو 12 كيلومترا إلى الجنوب منها. وجاء هذا التقدم بعد إعلان دمشق أنها لن تسمح لحلفاء تركيا بالسيطرة على المدينة.

استشهاد فلسطيني برصاص الاحتلال الإسرائيلي على حاجز قلنديا

جنود اسرائيليون يطلقون النار على شاب فلسطيني في معبر قلنديا

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أفادت مصادر فلسطينية صباح أمس الثلاثاء أن فلسطينيا استشهد بعد أن أطلق عليه جنود الاحتلال الإسرائيلي النار على حاجز قلنديا شمال مدينة القدس المحتلة، بدعوى الاشتباه في نيته تنفيذ عملية طعن لأحد حراس الأمن على الحاجز.

وأشارت مصادر عبرية إلى أن حراس الأمن الموجودين على حاجز قلنديا الذي يفصل مدينة القدس عن شمال الضفة الغربية المحتلة، أطلقوا النار تجاه فلسطيني رفض التوقف كان يسير بسرعة تجاه الحاجز مشتبهين بمحاولته طعن أحد الجنود، دون معرفة وضعه الصحي.

وقالت المتحدثة باسم شرطة الاحتلال لوبا السومري: «قبل فترة قصيرة من صباح اليوم الثلاثاء في القدس بمعبر قلنديا ووفقا للمعلومات والتفاصيل الأولية المتوفرة، تقدم فلسطيني في مسلك عبور السيارات هناك مقتربا من حارس الأمن العامل هناك رافعا سكين نحوه، وتم تحييده وإعلان مصرعه لاحقا».

وأكد شهود عيان أن جنود الاحتلال أطلقت النار على فلسطيني في متوسط العمر، وأصيب بجروح خطيرة وترك ينزف لفترة طويلة قبل إسعافه.

تصويت دولي بأغلبية ساحقة لحق الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره

فلسطين: غياب المحاسبة الدولية يشجع الاحتلال على مواصلة عملياته التهويدية

عواصم – «وكالات»: جرى الإثنين التصويت على قرار يؤيد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وذلك في اللجنة الثالثة «لجنة الشؤون الإجتماعية والإنسانية والثقافية» التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة.

واعتمد القرار بأغلبية 170 دولة لصالح القرار، وعارضته 7 دول هي كندا وإسرائيل وجزر المارشال وميكرونيزيا وناورو وبالاو والولايات المتحدة، وامتنعت 5 دول عن التصويت هي الكاميرون وكوت دوفوار وهندوراس وتونغا وأنواتو.

ويعيد القرار التأكيد من جديد على حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بما في ذلك الحق في أن تكون له دولته المستقلة فلسطين، ويحث جميع الدول والوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة على مواصلة دعم الشعب الفلسطيني، ومساعدته لنيل حقه في تقرير المصير في أقرب وقت.

ويشدد القرار كذلك على الضرورة الملحة للقيام دون تأخير، بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967.

ويشمل القرار تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، استنادا إلى قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومرجعيات مدريد، ومبادرة السلام العربية، وخطة خارطة الطريق، لإيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني على أساس وجود دولتين.

وعقب التصويت، قالت مستشار أول بالبعثة المراقبة الدائمة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، نادية رشيد، إن التأييد الدولي لهذا القرار يبعث برسالة واضحة إلى إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بضرورة وقف سياساتها وانتهاكاتها بحق الشعب الفلسطيني ورفضها لحل الدولتين.

وشددت على أن القرار يعني أنه قد حان الوقت لإنهاء الاحتلال كي يحقق الشعب الفلسطيني حريته في دولته المستقلة، فلسطين وعاصمتها شرقي القدس.

وقال المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة، السفير رياض منصور، إن هذا التصويت شبه الجماعي لدعم حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني يؤكد أن المجتمع الدولي بدعم وبقوة حقوق الشعب الفلسطيني في كافة جوانبها، بالرغم من الجهود المستميتة من قبل إسرائيل لإحداث تغيير في هذا الموقف الدولي الميدئي والثابت.

من جان آخر قالت وزارة الخارجية الفلسطينية، إن عدم محاسبة إسرائيل على خروقاتها وانتهاكاتها الجسيمة للقانون الدولي، يشجعها على التمادي في فرض مزيد من الحقائق الاستيطانية التهويدية على الأرض، بهدف حسم مصير قضايا الوضع النهائي التفاوضي من طرف واحد.

الجمعية العامة للأمم المتحدة

وأشارت الوزارة في بيان صحافي أمس الثلاثاء، إلى أن «اليمين الحاكم في إسرائيل يواصل عملياته التهويدية الممنهجة لمناطق واسعة من الضفة الغربية بما فيها القدس المحتلة، فإلى جانب سرقة الأرض الفلسطينية ونهبها بأشكال مختلفة والاستيطان فيها، تتواصل عمليات التهويد الشاملة للقدس المحتلة، سواء من خلال التصعيد الحاصل في عمليات الاستيطان أو الاستيلاء على العقارات بحجج واهية مختلفة، أو من خلال استمرار عمليات هدم منازل الفلسطينيين وحرمانهم من الإقامة في مدينتهم المقدسة».

وأضافت أن «حكومة بنيامين نتانياهو تشن في السنوات الأخيرة حربا ثقافية هدفها تعميق الاحتلال وتزوير هوية القدس، عبر استبدال أسماء الشوارع والمناطق والساحات والأماكن العربية في القدس بأسماء يهودية، وفي إطار شرعت قوات الاحتلال أمس بتهويد ساحة ملعب المدرسة الإبراهيمية الغربية من الحرم الإبراهيمي وسط مدينة الخليل، تمهيدا لإقامة مبان استيطانية في المكان».

وأدانت وزارة الخارجية الفلسطينية، الحرب الثقافية التي تشنها قوات الاحتلال على الوجود الفلسطيني عامة وفي القدس بشكل خاص، وطالبت المنظمات الدولية المعنية بالتدخل العاجل لإجبار إسرائيل كقوة احتلال على التراجع عن مخططاتها التهويدية، وإلزامها بالقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني واتفاقيات جنيف.